

تأثير دراسة الجدوى على قرار التمويل بالمصارف التجارية "دراسة ميدانية على مصرف شمال أفريقيا الزاوية"

حمزة العموري بلغيث

المعهد العالي للعلوم والتقنية الزاوية
Hamza17/2@yahoo.com

مستخلص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مشاكل التمويل بالمصارف التجارية وعلاقتها بدراسات الجدوى من خلال طرح تساؤلات أهمها : ما تأثير دراسة الجدوى على قرار التمويل بمصرف شمال أفريقيا فرع مدينة الزاوية ؟

من التساؤل السابق قام الباحث بصياغة فرضيات لخدمة المشكلة وتحقيق أهداف الدراسة والتي من أهمها: التعرف على دور المصرف موضوع الدراسة في توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع. ومدى قناعة إدارة المصرف بأهمية دراسة الجدوى لاتخاذ قرار التمويل للعملاء طالبي التمويل . اتبع الباحث المنهج الوصفي - بدراسة حالة مصرف شمال أفريقيا فرع الزاوية من خلال عينة عشوائية بلغت 45 مفردة تم استرجاع 42 استمارة استبيان جرى تحليلها باستخدام المؤشرات الإحصائية التي تخدم المشكلة اعتمادا على برنامج التحليل الإحصائي SPSS . وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يوجد علاقة طردية بين قناعة الإدارة والعاملين بالمصرف بأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والمساعدة باتخاذ القرارات، كما يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات والإمكانيات المادية والبشرية للقيام بدراسة الجدوى على اتخاذ قرار التمويل.

الكلمات المفتاحية: المصرف، دراسة الجدوى الاقتصادية، التمويل، اتخاذ القرار

Abstract:

This study attempts to shed light on financing problems in commercial banks and their relationship to feasibility studies by asking questions, the most important of which are: What is the impact of the feasibility study on the financing decision at the North African Bank, Al-Zawiya Branch?

From the previous question, the researcher formulated hypotheses to serve the problem and achieve the objectives of the study, the most

important of which are: identifying the role of the bank, the subject of the study, in providing the necessary financing for project owners. And the extent to which the bank's management is convinced of the importance of the feasibility study for taking the financing decision for customers seeking financing. The researcher followed the descriptive approach - by studying the case of the North African Bank, Al-Zawiya branch, through a random sample of 45 individuals. 42 questionnaires were retrieved and analyzed using statistical indicators that serve the problem based on the SPSS statistical analysis program. The study concluded with several results, the most important of which are: There is a direct relationship between the conviction of management and employees of the bank of the importance of the economic feasibility study and assistance in decision-making.

Keywords: bank, economic feasibility study, financing, decision making

المقدمة :-

من المتفق عليه في الأوساط العلمية والواقع العملي أن دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية، أداة من الأدوات المهمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي والمنهجية الفعالة في عمليات تأسيس وتسيير المشروعات. حيث أن القرار الاستثماري الرشيد استفاد من العمل التطبيقي والأدوات التي تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية في حياة أي منظمة أو مشروع بدرجة عالية من الأمان والاطمئنان وأقل درجات المخاطرة. هذا النوع من الدراسات لا تأخذ المشروع كوحدة اقتصادية منفصلة عن النظام الاقتصادي في الدولة نظراً لأن المشروع هو جزء من نظام أشمل وهو الاقتصاد الوطني ككل. ولا تقل قرارات التمويل والائتمان المصرفي أهمية عن دراسات الجدوى، نظراً للعلاقة الكبيرة بينها ونظراً للأهمية البالغة لدور التمويل المصرفي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق فإن إعداد دراسات الجدوى يجب ان يتماشى مع متطلبات التنمية وإستراتيجيتها .

مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها:-

من خلال الزيارة الميدانية والدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث لمصرف شمال أفريقيا بالزاوية اتضح أن هناك مشكلة تتعلق بعملية تقييم المشروعات من خلال دراسات الجدوى

التي يقدمها المستفيد من التمويل، وهي من أهم التحديات التي تفرض وجودها على إدارات المصارف نظراً للمخاطر التي تترتب على هذه العملية، مما يتطلب إجراء الدراسات المستفيضة التي تساعد إدارة المصرف في اتخاذ قرار منح الائتمان للمشروعات وشروط هذا الائتمان وحجمه ومدته. مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:- ما هو دور دراسة الجدوى وتأثيرها في قرارات تمويل مصرف شمال أفريقيا بالزواوية؟

من التساؤل السابق يمكن أن نشق مجموعة من التساؤلات الفرعية منها الآتي :-

(1) ما مدى قناعة الإدارة والعاملين بالمصرف بأهمية دراسة الجدوى كوسيلة للتأثير على قرارات التمويل؟

(2) ما أهم معوقات القيام بدراسات الجدوى وأثرها في قرارات التمويل بالمصرف محل الدراسة؟

(3) ما مدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية للقيام بدراسات الجدوى التي تمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة للتمويل ؟

فرضيات الدراسة:-

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات الآتية:-

1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراسة الجدوى واتخاذ قرارات التمويل بالمصرف محل الدراسة.

2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراسة الجدوى والإمكانيات المتوفرة لتسهيل اتخاذ قرارات التمويل بالمصرف محل الدراسة.

3- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراسة الجدوى وبين المعوقات التي تواجه القائم بالدراسة .

أهداف الدراسة:-

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على دور المصرف موضوع الدراسة في توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع.

2- التعرف على الصعوبات التي تواجه المستفيدين من خدمات المصارف.

3- تقييم دور المصارف في توفير الخدمات التنموية واستقصاء فرص الاستثمار في الدولة.

أهمية الدراسة:-

تحقق الدراسة أهمية بالنسبة للعلم، والمجتمع، والباحثان، يمكن توضيحها في الآتي:-

أ- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية دراسة الجدوى للمصارف واستخدامها في التأثير على قرارات التمويل .

ب- طرح أساس نظري باللغة العربية يتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية وتأثيرها على قرارات التمويل.

ج- تعميم النتائج، والتوصيات التي تم التوصل إليها، وبما يسهم في الرفع من مستوى الخدمات .

متغيرات الدراسة:- المتغير المستقل: دراسة الجدوى، المتغير التابع: قرارات التمويل.

حدود الدراسة:-

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:-

أ- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على موضوع دراسة الجدوى وأثرها في عملية اتخاذ قرارات التمويل.

ب- الحدود المكانية: وتتمثل في دراسة حالة مصرف شمال أفريقيا بالزاوية.

ج- الحدود الزمنية: 2020م الفترة الزمنية التي تم فيها توزيع استثمارات الاستبيان.

منهجية الدراسة:-

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال:-

أ- الدراسة النظرية: من خلال الاعتماد في الحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الجانب من الكتب، والمجلات العلمية، والبحوث، والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

ب- الدراسة الميدانية: من خلال جمع البيانات، والمعلومات اللازمة من مجتمع الدراسة، وبالاعتماد على استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة عشوائية بلغت 45 مفردة من أجل التحقق من صحة الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

بيئة، ومجتمع، وعينة الدراسة :-

- 1- بيئة الدراسة: تتمثل بيئة الدراسة في القطاع المصرفي بليبيا.
 - 2- مجتمع الدراسة: العاملين بمصرف شمال أفريقيا بالزاوية بمختلف وظائفهم ومستوياتهم العلمية.
 - 3- عينة الدراسة: تتمثل في عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالمصرف بلغت 45 عامل .
- الدراسات السابقة :-

1- دراسة، العرادي، شوقي إلهام، 2001: بعنوان دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لمشروع صناعي لإنتاج أطقم الأدوات الصحية الخزفية في الجماهيرية العظمى. حيث هدفت هذه الدراسة إلى: إحلال جزء من الإنتاج المحلي بدلاً من الواردات، حيث يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة (المراجعة) على الصادرات، عدم التمويل الجيد والمقدرة المالية للمصرف تؤثر سلباً على تمويل الصادرات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تكلفة نقل المواد الخام اللازمة مرتفعة جداً، بخلاف نقل المنتجات، ضرورة إقامة مصانع جديدة لتغطية احتياجات الجماهيرية من الأدوات الصحية الخزفية، والاستغناء عن الاستيراد من الخارج.

2- دراسة، يوسف، صلاح الدين، رانيا، 1996: بعنوان دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية).

حيث هدفت هذه الدراسة إلى: معرفة دور التمويل المصرفي في السودان، ووزنه في تطورات الصادرات السودانية، ويمثل ضعف التمويل المصرفي أحد العقبات التي تحول دون تطوير الصادرات السودانية، وجود حل لمشكلة المصارف في السودان التي تعاني منها وهي ضعف الموارد القابلة للتمويل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تغيير

سعر الصرف مابين تصدير واستلام الحصيلة قد تكون له آثار سلبية على الأطراف المتعاملة، وعدم إلمام المصدرين بالسياسات والموجهة الصادرة من مصرف السودان المركزي، مما يؤدي إلى البطء في إجراءات منح التمويل المصرفي للصادرات، وحجم التمويل المصرفي المطلوب للصادرات يتجاوز حجم الموارد المتاحة للمصارف التجارية بدرجة كبيرة.

الإطار النظري :-

مفهوم دراسة الجدوى :-

تلقي دراسات الجدوى اهتمام العديد من الأطراف، مثل بيوت المال، ومؤسسات الإقراض، ومؤسسات الاستثمار، فمثلاً المصارف تعتبر دراسة الجدوى ضماناً أولياً للأموال التي سوف يقترضها المشروع نظراً لأن دراسة الجدوى المبنية علي التنبؤات والتوقعات السليمة، ما هي إلا تقديراً للتدفقات النقدية التي سوف تدخل للمشروع، وبالتالي فإن المشروع سوف يقوم عن طريقها بتسديد ما عليه من التزامات مالية للمقرضين، بما يعني أن دراسة الجدوى السليمة والصحيحة، والمبنية علي التوقعات ذات الدقة العالية تعتبر مصدراً من مصادر تمويله لأنها تحاكي الواقع.(عبد العزيز:1994-1995،ص5-6) .

أن موضوع دراسة الجدوى، وتقييم المشروعات الاستثمارية تصنف علي أنها احد فروع علم الاقتصاد الإداري أو اقتصاديات الأعمال، والهدف من إعداد هذه الدراسة ترشيد القرار الاستثماري نظراً لضرورة قيام المشروع علي دعائم الصلاحية، سواء الاقتصادية أو الفنية أو التسويقية أو غيرها.

وفي ضوء ما سبق فانه يمكننا تعريف دراسة الجدوى علي أنها (منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد علي مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل علي المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختيار مدى قدرة هذا المشروع علي تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلي أعلى عائد، ومنفعة المستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي). (عبد الحميد:

2003 ، ص24)

خصائص دراسة الجدوى:- (بكدوي: 2002 ، ص16)

- 1- التعامل مع المستقبل، إي أن دراسة الجدوى تهتم بدراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية تمتد إلي عدد من السنوات القادمة.
 - 2- محتويات الدراسة تقديرية أو احتمالية نظر لتعلقها بالمستقبل يمكن أن تتطابق أو تختلف عن الواقع المستقبلي لذلك يجب التركيز علي دقة هذه التقديرات.
 - 3- دراسة الجدوى تتكون من مراحل وخطوات متخصصة، ومتراصة، ومتداخلة، وكذلك فإن نتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمرحلة التي تليها ولا مجال للخطأ.
 - 4- تحتاج إلى فريق من الخبراء، كلاً حسب تخصصه، مثل خبراء التسويق، والخبراء الفنيين، والخبراء الماليين، وكلما كبر حجم المشروع كلما زاد حجم وأهمية الفريق.
- تصنيفات دراسة الجدوى:-**

إن دراسة الجدوى تختلف وتتعدد وفقاً لطبيعة المعيار الذي من خلاله يتم النظر إلى طبيعة دراسة الجدوى، وأهم هذه التصنيفات هي:- (عثمان: 2000، ص 23-24).

- 1- التصنيف الوظيفي: حسب طبيعة ونوعية الدراسة التي تتم لأجل دراسة جدوى المشروعات، مثل الدراسات المالية والفنية والهندسية والتسويقية إلى آخره من التصنيفات.
 - 2- التصنيف النفعي:- وفقاً لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة، ففي حالة ما تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا هدفت إلى تحقيق أقصى قدر من الربحية القومية من خلال وجهة نظر المجتمع ككل فتسمى بدراسة الجدوى القومية.
 - 3- التصنيف التحليلي:- إن عنصر الاختلاف في هذا التصنيف هو درجة التفصيل، وعمق التحليل المستخدم في الدراسة حيث يتم التمييز في هذه الحالة ما بين دراسة الجدوى والتي تكون ذات تحليل عام وتفصيل أقل، ودراسة الجدوى التفصيلية والتي تتميز بعمق التحليل المستخدم فيها، وقد عالني من التفصيل في الجوانب التي تتناولها.
- خطوات دراسة الجدوى:-**

إن خطوات دراسة الجدوى تمر بنقطتين أساسيتين هما:- (عبد العظيم: 11، 1995-12)

1: القيام بدراسة الجدوى المبدئية: - تعد دراسة الجدوى المبدئية بمثابة دراسات استطلاعية سريعة تستهدف التوصل إلى حكم أولى على مدى احتمال تحقيق مشروع الاستثمار الذي نقوم بعمل دراسة جدوى له للأهداف المرجوة منه، أو بمعنى آخر تستهدف للتحقق من وجود دلائل تشير إلى إمكانية نجاح المشروع، فإذا أسفرت هذه الدراسة عن عدم وجود موانع جوهرية لتنفيذ مشروع الاستثمار أو عن توفر احتمالات النجاح له، يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية بأبعادها المختلفة وتكون هناك مبررات اقتصادية لعمل هذه الدراسات التفصيلية.

2: مرحلة إعداد دراسة الجدوى التفصيلية:

تقدم دراسة الجدوى التفصيلية الأسس التسويقية والفنية والتنظيمية والمالية للقرار الخاص بمشروع الاستثمار، إذ تُجرى دراسة نهائية للجدوى على مشاريع الاستثمار التي تم اختيارها عن طريق دراسة الجدوى المبدئية وأثبتت جدواها المبدئية، وتتم هذه الدراسات من خلال المرحل الجزئية التالية:-

أ- مرحلة دراسة الجدوى التسويقية .

ب- مرحلة دراسة الجدوى الفنية والهندسية

ج- رحلة دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية

د- مرحلة دراسة الجدوى المالية والاقتصادية وتقييم (تقدير) الربحية التجارية الخاصة.

عاشراً: **مشكلات دراسة الجدوى وأخلاقياتها:** -

تتعرض دراسات جدوى مشاريع الاستثمار لمجموعة مشكلات لعل أبرزها ما يلي:- (عبد العظيم: 1995، ص51-64)

1- انخفاض مهارة وكفاءة من يتولون إجراء دراسة الجدوى وعدم التزامهم بالإطار الأخلاقي لدراسات الجدوى.

2- القصور في البيانات والمعلومات المطلوبة لإجراء دراسة الجدوى إما لعدم توافرها أو لتوافرها ولكن بشكل غير دقيق أو متقادم أو غير موضوعي، وهو ما قد يسفر عن دراسات جدوى مضللة أو غير واقعية قد تكون سبباً في فشل كثير من مشاريع الاستثمار بعد فترة وجيزة من قيامه.

3- صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية والفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية أو إهمال بعضها وهو ما ينعكس سلباً على تلك القرارات فضلاً عن عدم القدرة على تحديد متغيرات الدراسة أو تحديد العلاقات المتداخلة بينه.

4- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى المتكاملة مما يحمل العديد من المستثمرين للاعتقاد بعدم الحاجة إليها، لاسيما إذا كان من المتوقع أن يعمل مشروع الاستثمار المزمع تنفيذه في ظل سوق بانعين (سوق الطلب فيه أكثر من العرض) أو في ظل عدم منافسة على الإطلاق.

5- اعتقاد بعض المستثمرين أن الخبرة وحدها أساس اتخاذ قرارات الاستثمار ومن ثم يقل أو ينعدم اهتمامهم بدراسة الجدوى.

6- تأخر الحصول على الموافقات من قبل بعض الجهات مما يحد من فعالية الدراسة ويخرجها عن دائرة الواقعية وذلك لتغير الظروف.

وهناك مبادئ أخلاقية يجب أن يلتزم بها العاملون على دراسة الجدوى منها: (عبد العزيز: 1997، ص11)

1- ألا يتم حجب أي بيانات يتم تجميعها مكتيباً أو ميدانياً وذلك عن الجهة التي تتم دراسة الجدوى من أجله.

2- ألا تقوم بيوت الخبرة المتخصصة في هذا الشأن بدراسة جدوى لشركات منافسة لعملاء هذه البيوت خاصة إذا تطلب ذلك إعطاء المنافسين بيانات تم جمعها عن عملاء هذه المراكز من واقع الدراسة التي نفذت لحسابهم.

3- ألا تقوم البيوت المتخصصة في دراسة الجدوى بنشر نتائج الدراسة التي تقوم بها أو الاستفادة بهذه النتائج في الإعلان عنها إلا بموافقة العملاء الذين أعدت الدراسة لصالحهم.

4- أن يتم تجنب الوصول إلى نتائج يظهر عدم توافقها مع البيانات التي تم تجميعها وتسجيلها وتحليله.

5- أن تمتنع البيوت المتخصصة في دراسة الجدوى عن قبول أي دراسة تهدف الوصول إلى نتائج محددة سلفاً من قبل العملاء على غير الحقيقة، أو إلى الدفاع عن أخطائهم وفشلهم.

6- ألا يتم الاعتماد على الرشاوي أو الأساليب الملتوية للحصول على البيانات المطلوبة لأبي دراسة أو للحصول على عمليات في مجال دراسات الجدوى.

7- في حالة الاعتماد على مفاهيم وأساليب حديثة استخدمت أو طبقت لأول مرة في إحدى الدراسة و التي قام بابتكارها أحد عملاء مركز متخصص في دراسة الجدوى، فإن هذا المركز لا يجب أن يستعين بهذه المفاهيم أو الأساليب إلا بموافقة هذا العميل.

8- ألا يتم تغيير مكونات الدراسة بعد إجرائها سواء بشكل متعمد أو غير متعمد، وإلا يتم تغيير هذه المكونات بحسب الجهة التي تقدم لها الدراسة.

التمويل المصرفي:

مفهوم التمويل المصرفي:-

التمويل المصرفي هو تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. (عبد الحميد: 2000، ص103)

وتبرز أهمية التمويل في انه أهم وظائف المصارف، بل يعتبرها البعض المحور الأساسي لعمل المصارف، فالأفراد والمشروعات سواء أكانت خاصة أو عامة تحتاج إلى التمويل

المصرفي، فواقع الأمر انه من النادر أن نجد مشروعاً أو فرداً يعتمد اعتماداً كاملاً في تمويله على المصادر الذاتية. (الحسيني، الدوري: 2000، ص123-124)

أنواع التمويل المصرفي:

إن عملية تقسيم التمويل أو الائتمان المصرفي إلى أنواع محددة من الأمور الصعبة نظراً للتداخل بين أنواع الائتمان المتعددة لذلك فإن يتم تصنيف أنواع الائتمان المصرفي حسب التمويل المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي: (الشمري: 1999، ص123-127) إلى الائتمان الاستثماري و الائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي وحسب الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان إلى (زيد الدين: 1999، ص42) إلى الائتمان الشخصي والائتمان العيني وحسب اجل الائتمان (الزبيدي: 2002، ص95-96) إلى الائتمان قصير الأجل والائتمان متوسط الأجل و الائتمان طويل الأجل ثم يقسم الائتمان المصرفي بحسب الجهة (الشمري: 1999، ص133-145) إلى الائتمان الخاص والائتمان العام.

مراحل اتخاذ قرارات التمويل والائتمان:-

إن عملية التمويل المصرفي تمر بعدة مراحل متتالية ومتتابعة يمكن إيجازها بالخطوات التالية:- (الحناوي، عبد السلام: 1998، ص279-282)

1- الفحص الأول لطلب التمويل: عندما يقوم العميل بتقديم طلب الحصول على التمويل يقوم المصرف بدراسة طلبه من أجل تحديد مدى صلاحيته المبدئية، وبما يتناسب مع سياسة الإقراض المتبعة في المصرف.

2- التحليل الائتماني للمقترض: تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية منح التمويل المصرفي، وتتضمن تجميع البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة من أجل معرفة إمكانية العميل الائتمانية، ويتضمن هذا التحليل دراسة سمعته وشخصيته وقدرته على السداد بناء على معاملاته المصرفية السابقة ومدى ملائمة رأس ماله بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والتي ينعكس أثرها على نشاط المشروع وأيضاً مناقشة الضمانات التي سوف يقدمها من أجل الحصول على التمويل.

- 3- التفاوض مع المقرض: يتم في هذه المرحلة الاتفاق بين المقرض والمصرف والممول على تحديد مقدار القرض والغرض الذي سوف يتم استغلاله فيه وكيفية صرفه وأيضاً تحديد طرق السداد ومصادره والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، وتأتي هذه الخطوة بعد تحديد لعناصر المخاطر الائتمانية .
- 4- اتخاذ القرار: يتم إعداد مذكرة الاقتراح للموافقة على طلب التمويل والتي تأتي في قبول التعاقد بين الطرفين والتي تتضمن معلومات أساسية عن المشروع المراد تمويله ومعلومات عن مديونيته لدى الجهاز المصرفي.
- 5- صرف القرض: يتم صرف مبلغ القرض المتفق عليه حسب الطريقة التي اتفق عليها أما على دفعات أو على دفعة واحدة في مواعيد محددة.
- 6- متابعة القرض والمقرض: تأتي هذه الخطوة في إطار متابعة المصرف لسير عملية الإقراض للاطمئنان على حسن سير المشروع، ولتلافي أي عوارض تؤدي إلى خلل في مواعيد سداد الأقساط المحددة في العقد.
- 7- تحصيل القرض: في حالة عدم وجود ما يعرقل عمليات سداد القرض فإن المصرف يقوم بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه.

الإطار العملي للدراسة :

نبذة عن مجتمع الدراسة:

تأسس مصرف شمال أفريقيا (مصرف الزاوية الأهلي - شركة مساهمة ليبية) بمدينة الزاوية كمصرف أهلي بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية رقم 282 لسنة 1424م، وسجل بالسجل التجاري تحت رقم إشاري 1326، وابتدأ العمل بتاريخ 11 النوار سنة 2002ف. للقيام بكافة العمليات المصرفية والتجارية ذات الجدوى الاقتصادية وفقاً لقانون المصارف والنقد والائتمان رقم 1 لسنة 1998ف، والقانون التجاري الليبي والقوانين ذات الصلة. رأس مال المصرف المكتتب به ثلاثة مليون دينار ليبي مقسمة على ثلاثمائة ألف سهم غير قابلة للتجزئة، وقيمة كل سهم منها عشرة دنانير ليبية. رأس المال المدفوع الى 31 كانون لسنة 2022ف، 1475034.120 دينار ليبي، أي ما نسبته 49% من رأس المال المكتتب به حيث بلغ المبلغ المدفوع نقداً من طرف المساهمين 457043.120 دينار

ليبي،

أداة جمع البيانات:-

إن طبيعة موضوع البحث فرض نوعا محددًا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهي استمارة الاستبيان، مع صياغة مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على بيانات تخدم الموضوع من خلال مشكلة البحث والفرضيات .

جدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة

للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات المستبعدة	عدد الاستمارات القابلة للتحليل	نسبة الاستمارات القابلة للتحليل %
45	42	1	41	97 %

اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا AlphaCornbach، والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات
1	قناعة العاملين بمفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية	6	0.71
2	معوقات دراسة الجدوى الاقتصادية	9	0.76
3	الإمكانيات المادية والبشرية لاستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية	6	0.69
	الفقرات ككل	21	0.72

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين 0.69 (إلى) 0.76 وهي قيم أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات.

وقام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي (كولم كروف سميرنوف) للتأكد من أن فقرات الاستمارة تتبع في توزيعها التوزيع الطبيعي للوصول إلى نتائج موثوق بها .

جدول رقم(3) يبين نتائج إختبار كولم كروف

المحور	عدد الفقرات	قيمة z	مستوى الدلالة الإحصائية
الفقرات ككل	21	1.318	0.455

من الجدول يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية لمحاو الدراسة كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي أن $sig > 0.05$ وهذا يدل على أن فقرات تتبع التوزيع الطبيعي .
تحليل البيانات الأولية:

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكور	38	61 %
إناث	3	39 %
المجموع	41	100 %

جدول رقم(5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	%
دبلوم متوسط	6	15 %
دبلوم عالي	19	46 %
بكالوريوس	16	39 %
المجموع	41	100 %

جدول رقم (6) يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	%
أقل من 5 سنوات	5	12 %
5 – 10	12	27 %
10 – 15	15	39 %
من 15 فأكثر	9	22 %
المجموع	41	100 %

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:-

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (7):

جدول رقم (7) يبين توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة الدرجة	لا أوافق بشدة 1	لا أوافق 2	محايد 3	أوافق 4	أوافق بشدة 5
-------------------	--------------------	---------------	------------	------------	-----------------

من خلال الجدول رقم (7) يكون متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا.

اختبار فرضيات الدراسة:-

أولاً: الفرضية الأولى:-

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر لقناعة العاملين بدراسة الجدوى الاقتصادية للمساعدة باتخاذ القرارات

الفرضية البديلة: يوجد اثر لقناعة العاملين بدراسة الجدوى للمساعدة باتخاذ القرارات

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار t-test لفقرات الفرضية الأولى لقناعة العاملين

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig
يتم احتساب التكاليف الاستثمارية بشكل صحيح.	3.6712	.92878	33.772	.000
يستخدم المصرف الاحتياطات المناسبة لاحتمال ارتفاع الأسعار.	3.6575	1.0829 4	28.857	.000
هناك الدقة في احتساب الراتب والرسوم الجمركية.	3.3973	.93897	30.913	.000
تقدير تكلفة تمويل المشروع بأقل أو أكثر من القيمة الحقيقية.	3.3014	1.2876 0	21.907	.000
دراسة السوق تأخذ في الاعتبار بدقة الظروف المناسبة الحالية	2.5342	1.3237 4	16.357	.009

				والمستقبلية.
.000	11.651	0.937	3.034	التفاوت المبالغ فيه في احتساب تدرج الطاقة الإنتاجية للمشروع على مدار عمره الإنتاجي.
0.000	19.24	1.03	3.49	الفقرات ككل

من نتائج اختبار T-TEST نلاحظ أن جميع الفقرات كان متوسطها الفعلي أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبشكل عام كان متوسط الفقرات ككل يساوي 3.49 وهذا يدل على أن المبحوثين يوافقون على فقرات المحور، كذلك نلاحظ أن درجات المعنوية (Sig) للفقرات كان أقل من 0.05 لجميع الفقرات وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين توافق على الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد اثر لقناعة العاملين بدراسة الجدوى الاقتصادية للمساعدة باتخاذ القرارات".

ثانياً: الفرضية الثانية:-

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر للمعوقات التي تواجهه دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات.

الفرضية البديلة: يوجد أثر للمعوقات التي تواجهه دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات.

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار t-test لفقرات الفرضية الثانية المعوقات

Sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة
.000	31.790	.95723	3.5616	نقص البيانات والمعلومات الاستثمارية.
.000	38.286	.86515	3.8767	نقص الخبرة والتدريب في مجال الائتمان.
.000	21.675	1.24737	3.1644	قصور في دراسات الجدوى المقدمة.
.000	18.919	1.17544	3.6027	عدم وضوح سياسة المصرف الافتراضية.
.000	10.460	.68774	3.7397	الكم الهائل لطلبات التمويل المقدمة للمصرف.
.000	11.034	0.341	3.011	تأثير المسنولين بالمصرف على متخذ القرار الائتماني.
.000	9.895	0.071	2.892	صعوبة تقدير القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة.
.000	10.334	1.321	3.23	نقص المستندات المطلوبة لغرض الحصول على التمويل المصرفي.

0.000	13.655	0.775	2.934	تعارض طلبات التمويل المقدمة مع السقوف الائتمانية المحددة بالمصرف.
0.000	21.67	0.94	3.57	الفقرات ككل

من نتائج اختبار T-TEST نلاحظ أن جميع الفقرات كان متوسطها الفعلي أكبر من المتوسط الفرضي (3) بشكل عام كان متوسط الفقرات ككل يساوي 3.57 وهذا يدل على أن المبحوثين يوافقون على فقرات المحور، كذلك نلاحظ أن درجات المعنوية (Sig) للفقرات كان أقل من 0.05 لجميع الفقرات وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين توافق على الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد اثر للمعوقات التي تواجهه دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات "

ثالثاً: الفرضية الثالثة:-

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر الإمكانيات المادية والبشرية لاستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات.

الفرضية البديلة: يوجد اثر الإمكانيات المادية والبشرية لاستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات

جدول رقم (10) يبين نتائج اختبار t-test لفقرات الفرضية الثالثة الإمكانيات المادية والبشرية

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	sig
الموارد المتاحة للمصرف والمخصصة للإقراض.	2.904	.90007	22.568	.000
الأولوية الاقتصادية لتحديد حجم ونوع التمويل.	2.753	1.0244 4	20.964	.000
شكل التمويل قصير، ومتوسط، وطويل الأجل.	3.383	.79285	14.462	.000
نقص الخبرات المتخصصة في دراسة الجدوى.	3.983	.97710	29.347	.000
وجود الحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالمصرف.	3.575	.49771	21.376	.000
هناك كوادر مؤهلة ومدربة داخل المصرف.	3.663	0.832	15.678	.000
الفقرات ككل	3.27	0.74	31.29	0.000

من نتائج اختبار T-TEST نلاحظ أن جميع الفقرات كان متوسطها الفعلي أكبر من المتوسط الفرضي (3) ماعدا الفقرات الأولى والثانية حيث كان المتوسط أقل من (3) وبشكل عام كان متوسط الفقرات ككل يساوي 3.27 وهذا يدل على أن المبحوثين يوافقون على

فقرات المحور, كذلك نلاحظ أن درجات المعنوية (Sig) للفقرات كان أقل من 0.05 لجميع الفقرات وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين توافق على الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد اثر الإمكانيات المادية والبشرية لاستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات".

كما قام الباحث بتحليل معادلة الانحدار الخطي لبيان نسبة التأثير الحاصل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (اتخاذ القرارات) فكانت النتائج كما يلي:

جدول (11) يبين معاملات الارتباط ومعامل التحديد

SIG	المعاملات	ثابت النموذج	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط (r)	المتغيرات المستقلة
0.000	2.03	1.07	0.43	0.66	قناعة العاملين
0.000	0.97	1.07	0.24	0.49	المعوقات
0.000	0.54	1.07	0.33	0.58	الإمكانيات المادية والبشرية

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:-

من خلال اختبار فرضيات البحث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- يوجد علاقة طردية بين قناعة الإدارة والعاملين بالمصرف بأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والمساعدة باتخاذ القرارات.
- 2- يوجد اثر للمعوقات التي تواجه دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات.
- 3- هناك اثر للإمكانيات المادية والبشرية لاستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية على اتخاذ القرارات.
- 4- تبين أن قناعة العاملين بدراسة الجدوى الاقتصادية كان لها الأثر الأكبر على المساعدة في اتخاذ القرارات حيث كان معامل التحديد 43% أي أن قناعة العاملين بدراسة الجدوى الاقتصادية تساهم بنسبة 43% في اتخاذ القرارات.

ثانياً: التوصيات:-

يوصي الباحث بالاتي:

- 1- أن يأخذ المصرف بعين الاعتبار دراسة السوق بدقة لما لها أهمية في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة.
- 2- أن يهتم المصرف محل الدراسة بكيفية تقدير القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة.
- 3- أن يتم تدريب الكوادر داخل المصرف على مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية.
- 4- أن تكون هناك أولوية اقتصادية في تحديد حجم ونوع التمويل.

قائمة المصادر والمراجع/

- الحجازي، محمد، عبّيد، علي، رمضان، صديق، "دراسة الجدوى للمشروع"، ب، م، دار الهاني، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1996.
- الحسيني، الدوري فلاح، حسن، مؤيد، عبد الرحمن، "إدارة البنوك"، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- الحناوي، عبد السلام، "عملية اتخاذ قرارات التمويل المصرفي"، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1998.
- الزبيدي، حمزة، محمود، بعنوان: "الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
- الشمري، ناظم، محمد، نوري، "النقود والمصارف"، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- عبد الحميد، عبد المطلب "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- عبد العزيز، سمير، محمد، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.

- عبد العظيم، حمدي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- عثمان، سعيد، عبد العزيز، "دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، السكندرية، 2000.
- العرادي، شوقي إلهام، دراسة بعنوان: دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لمشروع صناعي لإنتاج أطقم الأدوات الصحية الخزفية في الجماهيرية العظمى، 2001.
- كداوي، طلال، محمود، الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
- يوسف، صلاح الدين، رانيا، 1996: دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.